

الجدول المرفق بقرار مجلس الوزراء رقم (89) لسنة 2023

بشأن لائحة الجزاءات الإدارية عن الأفعال المرتكبة خلافاً لأحكام القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 2022 بشأن تنظيم الوكالات التجارية

| الجزاءات الإدارية |               |               |   | المرجع القانوني         | بيان المخالفة  | م |
|-------------------|---------------|---------------|---|-------------------------|--|---|
| المرة الرابعة     | المرة الثالثة | المرة الثانية | المرة الأولى  |                         |  |   |
| --                | --            | --            | شطب الوكالة التجارية، إذا تبين للوزارة عدم تملك الوكالة التجارية بالكامل من مواطني الدولة | البند (1) من المادة (2) | تملك الوكالة التجارية من غير مواطني الدولة.  | 1 |
| --                | --            | --            | شطب الوكالة التجارية.   | البند (3) من المادة (2) | انخفاض نسبة التملك في شركة المساهمة العامة عن (51%) لمواطني الدولة.  | 2 |
| --                | --            | --            | شطب الوكالة التجارية.   | البند (2) من المادة (2) | مزاولة الشركة العالمية لأعمال الوكالات التجارية لمنتجاتها المملوكة لها دون الحصول على موافقة مجلس الوزراء وفقاً للقانون. | 3 |

|   |  |            |   |   |  |  |
|---|--|------------|---|---|--|--|
| 4 | عدم قيد الوكالة التجارية في سجل الوكالات التجارية لدى الوزارة.                               | المادة (3) | إنذار كتابي للمخالف ومنحه مهلة لا تزيد عن (15) خمسة عشر يوماً تحتسب من تاريخ إرسال الإنذار لتصحيح المخالفة. | غرامة مقدارها (40,000) أربعون ألف درهم. | --   | --   |
| 5 | عدم تجديد قيد الوكالة التجارية لدى الوزارة.  | المادة (3) | إنذار كتابي للمخالف ومنحه مهلة (15) خمسة عشر يوماً تحتسب من تاريخ إرسال الإنذار.                            | غرامة مقدارها (20,000) عشرون ألف درهم.  | الشطب المؤقت للوكالة التجارية لدى الوزارة في حال عدم تجديد القيد للسنة الثانية على التوالي.                  | الشطب النهائي للوكالة التجارية لدى الوزارة حال عدم تجديد القيد للسنة الثالثة على التوالي.  |
| 6 | بيع أو تقديم السلع أو الخدمات التي يكون لها وكيل مقيد لدى الوزارة من قبل شخص آخر غير الوكيل. | المادة (3) | إنذار كتابي للمخالف ومنحه مهلة لا تزيد عن (15) خمسة عشر يوماً تحتسب من تاريخ إرسال الإنذار.                 | غرامة مقدارها (100,000) مائة ألف درهم.  | غرامة مقدارها (200,000) مائتي ألف درهم وحجز السلع لدى دوائر الجمارك المعنية والسلطات المختصة، كلّ فيما يخصه. | غرامة مقدارها (400,000) أربعمائة ألف درهم وحجز السلع لدى دوائر الجمارك المعنية والسلطات المختصة، كلّ فيما يخصه، والإغلاق الإداري المؤقت لمدة لا تزيد عن (6) ستة أشهر قابلة |

|  |   |  |   |                         |  |   |
|--|---|--|---|-------------------------|--|---|
|  |   |  |   |                         |  |   |
| للتجديد لمرة واحدة فقط.  |   |  |   |                         |  |   |
| غرامة مقدارها (400,000) أربعمائة ألف درهم والإغلاق الإداري المؤقت لمدة لا تزيد عن (6) ستة أشهر قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط. | غرامة مقدارها (200,000) مائتي ألف درهم. | غرامة مقدارها (100,000) مائة ألف درهم. | إنذار كتابي للمخالف ومنحه مهلة لا تزيد عن (15) خمسة عشر يوماً تحتسب من تاريخ إرسال الإنذار لتصحيح المخالفة. | المادة (4)              | تقديم بيانات خاطئة أو مضللة بشأن الوكالة التجارية.   | 7 |
| غرامة مقدارها (400,000) أربعمائة ألف درهم والإغلاق الإداري المؤقت لمدة لا تزيد عن (6) ستة أشهر قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط. | غرامة مقدارها (200,000) مائتي ألف درهم. | غرامة مقدارها (100,000) مائة ألف درهم. | إنذار كتابي للمخالف ومنحه مهلة لا تزيد عن (15) خمسة عشر يوماً تحتسب من تاريخ إرسال الإنذار لتصحيح المخالفة. | البند (3) من المادة (9) | استمرار الوكيل بمزاولة أعمال الوكالة التجارية خلال مدة النزاع متى حددت الوزارة مصدر حصري لإدخال السلع أو الخدمات.                                  | 8 |
| غرامة مقدارها (40,000) أربعون ألف درهم، والإغلاق الإداري المؤقت لمدة لا تزيد عن (6) ستة أشهر قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط.   | غرامة مقدارها (20,000) عشرون ألف درهم.  | غرامة مقدارها (10,000) عشرة آلاف درهم. | إنذار كتابي للمخالف ومنحه مهلة لا تزيد عن (15) خمسة عشر يوماً تحتسب من تاريخ إرسال الإنذار لتصحيح المخالفة. | المادة (15)             | إخفاق الوكيل أو ورثته أو من ينوب عنهما عن تقديم طلب إلى الوزارة لتعديل أو تغيير طراً على الوكالة التجارية خلال (60) ستين يوماً من تاريخ العلم بذلك | 9 |

|    |   |             |   |   |   |   |
|----|---|-------------|---|---|---|---|
|    |   |             |   |   | التغيير أو التعديل.                     |   |
| 10 | إخفاق الوكيل أو من ينوب عنه قانوناً عن تقديم طلب إلى الوزارة بشطب القيد من سجل الوكالات التجارية إذا زال عنه شرط من الشروط المنصوص عليها في القانون أو إذا انتهت الوكالة التجارية ولم تُجدد، خلال (60) ستين يوماً على الأكثر من تاريخ تحقق سبب الشطب. | المادة (16) | إنذار كتابي للمخالف ومنحه مهلة لا تزيد عن (15) خمسة عشر يوماً تحتسب من تاريخ إرسال الإنذار لتصحيح المخالفة. | غرامة مقدارها (10,000) عشرة آلاف درهم بشأن الوكيل أو من ينوب عنه قانوناً. | غرامة مقدارها (20,000) عشرون ألف درهم.  | غرامة مقدارها (40,000) أربعون ألف درهم والإغلاق الإداري المؤقت لمدة لا تزيد عن (6) ستة أشهر قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط. |
| 11 | إخلال الوكيل بالتزاماته المقررة قانوناً بشأن قطع الغيار والأدوات والممواد والملحقات والتوابع اللازمة والكافية لصيانة السلع  | المادة (19) | إنذار كتابي للمخالف ومنحه مهلة لا تزيد عن (15) خمسة عشر يوماً تحتسب من تاريخ إرسال الإنذار لتصحيح المخالفة  | غرامة مقدارها (100,000) مائة ألف درهم.                                    | غرامة مقدارها (200,000) مائتي ألف درهم. | غرامة مقدارها (400,000) أربعمائة ألف درهم.  |

|    |   |                          |   |   |   |  |
|----|---|--------------------------|---|---|---|--|
|    |   |                          |   |   | المعمرة وتوفير خدمات الصيانة.           |  |
| 12 | التعدي على منطقة نشاط الوكالة التجارية للوكيل والمحددة في سجل الوكالات التجارية.                      | المادة (7) والمادة (20)  | إنذار كتابي للمخالف ومنحه مهلة لا تزيد عن (15) خمسة عشر يوماً تحتسب من تاريخ إرسال الإنذار لتصحيح المخالفة. | غرامة مقدارها (100,000) ألف درهم.       | غرامة مقدارها (200,000) مائتي ألف درهم. | غرامة مقدارها (400,000) أربعمائة ألف درهم.   |
| 13 | طلب انتهاء الوكالة التجارية خلافاً للحالات والشروط والمدد المحددة في القانون.                         | البند (1) من المادة (30) | إنذار كتابي للمخالف ومنحه مهلة لا تزيد عن (15) خمسة عشر يوماً تحتسب من تاريخ إرسال الإنذار لتصحيح المخالفة. | غرامة مقدارها (5,000) ألف درهم.         | غرامة مقدارها (10,000) عشرة آلاف درهم.  | غرامة مقدارها (20,000) عشرون درهماً والإغلاق الإداري المؤقت لمدة لا تزيد عن (6) ستة أشهر قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط.             |
| 14 | مخالفة أحكام القانون والقرارات المنفذة له في غير الحالات المشار إليها في البنود السابقة من هذا القرار | --                       | إنذار كتابي للمخالف لمدة لا تزيد عن (15) خمسة عشر يوماً تحتسب من تاريخ إرسال الإنذار لتصحيح المخالفة.       | غرامة مقدارها (30,000) ثلاثون ألف درهم. | غرامة مقدارها (60,000) ستون ألف درهم.   | غرامة مقدارها (120,000) مائة وعشرون ألف درهماً، والإغلاق الإداري المؤقت لمدة لا تزيد عن (6) ستة أشهر قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط. |